

لتحقيق سيادة القانون منجزات ١٥ مايو

● من أبرز الخطوات التي اتخذت في هذا الشأن إصدار الدستور الدائم ويعد الدستور الذي أصدره الرئيس محمد أنور السادات أول دستور دائم للبلاد منذ ثورة يوليو وقد صدر في ٨١ سبتمبر ١٩٧١ أي قبل مرور أربعة أشهر فقط على ثورة مايو التصحيحية الأمر الذي يدل على أن مبدأ سيادة القانون هو جذر ثور مايو وأساسه الفكري ..

● وتدعيا للدستور أيضا لميادة القانون والحريات أصدر الرئيس أنور السادات قرارا بإنشاء المحكمة الدستورية العليا لتتولى الرقابة القضائية على دستورية القوانين ..

● ولقد سبق إصدار الدستور الدائم للبلاد سلسلة من الإجراءات التورية التي تستهدف إرساء العدالة واتساع المواطنين بالامن والاستقرار واطهار أن ثورة مايو تعنى ماتقول حقا بشأن حرية الأفراد والمجتمع فقد قام الرئيس أنور السادات بنفسه بعد ١٥ مايو بأعداد الشرطة التجسس على المواطنين في عهد مراكز القوى التي هطلت القانون وصادرت الحريات وكانت مراكز القوى تتجسس على الناس في أدق تفاصيل حياتهم الخاصة وقد بلغ بهم الأمر أن يضعوا أجهزة تصنتت في بيت الرئيس السادات نفسه وفي ظل سيادة القانون لم يعد من الممكن التصنتت على أجهزة التليفون إلا بعد إذن من النيابة العامة ولضرورة تتعاقب بأمن البلاد ..

● وكما اتخذت سلسلة أخرى من الإجراءات تدعيا لميادة القانون منها عدم سجن طره ولقد قام الرئيس بنفسه

يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٥ بنسف الجحر الاول فيه وذلك بمناسبة عيد ثورة ١٥ مايو وهو دلالة كبيرة وبرهان على عدم وجود معتقلين بل وماله دلالة انه سيتشأ مكان هذا السجن البغيض مدينة سياحية وهو اسطع حجة على انتهاء حكم الارهاب .

● أعاد الرئيس أنور السادات للتضاض هيبته واحترامه واستقلاله وأنصف القضاء حتى يكون القاضى متفرغا تماما لرسالته .

● وتجلت اهتمام الرئيس السادات باستقرار السلك القضائى في اجتماعه بالهيئات القضائية يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ .. كما اجتمع سيادته برجال القضاء يوم ٢٦ نوفمبر من العام الماضى في قاعة الجنايات الكبرى بمحكمة مصر وهي القاعة نفسها التي شهدت الرئيس متبها في تمس الاتهام علم ١٩٤٨ في قضية مقتل أمين عثمان والتي أصدر القضاء بمبها حكما ببراءة الرئيس .. وقد كرم الرئيس السادات القضاء باختيار المرحوم المستشار عادل يونس الذى هذب في عهد مراكز القوى لكي يكون وزيرا للعدل ثم عاد وبعد وفاة المستشار الى اختيار المستشار أحمد سبيح طلعت وزيرا للعدل وهو الآخر من ضحايا مراكز القوى .

● وصاحب تكريم القضاء أيضا من جانب الرئيس أنور السادات انشاء ديوان للمظالم للنظر في شكاوى المواطنين ..

● وحتى تكون السيادة كاملة للقانون على الصعيد على الصعيد يوم ٨ مارس ١٩٧٤ وكان هذا تهييدا لكي تكون الصحافة سلطة رابعة مستقلة .

● ومن أوائل اهتمامات الرئيس السادات بالشعب وحمايته من مستغلين إصداره قرارا في عام ١٩٧١ بإنشاء منصب المدعى العام الاشتراكى لكي يكون محاميا للشعب ضد الفساد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

والرشوة والتسبب حفاظا للمال العام
الذى هو حق الجماهير العاملة ..
وتجرى الآن اللبسات الاخيرة تى
مجلس الشعب لاصدار قانون المدعى
الاشتراكى لكى يكون هو الاخر داخل
اطار سيادة القانون .